العدد (1906) السنة الثامنة - الخميس (16) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

- دعـــــــوة -

تدعو صفحة آراء وأفكار الكتاب الى مناقشة واقع التيارات العلمانية في البلاد وما يمكن أن تلعبه من دور في خلق التوازن السياسي وكيف يمكن تفعيل تواجدها في الشارع العراقي بما يساهم في خلق التنوع الفكري وصولاً الى التعددية السياسية بصيغها التنظيرية والتطبيقية.

بـــعـــد انـــحـــســـار دورهـــا

العـلـمـانـيـة .. فـرص ضـائـعـة وخـيـارات مـتـاحـة

نبهتنا الدعوة التي اطلقتها المدى في صدر صفحة آراء وأفكار المتضمنة (مناقشة واقع التيارات العلمانية وما يمكن ان تلعبه من دور في خلق التوازن السياسي) .. نقول، نبهتنا هذه الدعوة الى ضرورة العمل لخلق مفاهيم جديدة في مسرح العمل السياسي، نغادر فيه صيغ ما كان مألوفاً سابقاً الذي اتسم باتهام كل طرف سياسي للآخر بمختلف الاتهامات والنعوت والصفات ومن بينها العمالة للاجنبي. اتهامات لم تنحصر بين طرفين علماني وديني بل امتدت في ما بين الحركات العلمانية او الدينية نفسها . وبقدر ما تبشر الدعوة بمفاهيم لم تكن مألوفة في المراحل الماضية من تاريخ العراق ، حيث تشير الى اهمية (خلق التنوع الفكري وصولاً الى التعددية السياسية ..)

طارق الجبوري

فإنها، وكما نظن ، تضع على عاتق الكتاب وقبلهم الاحزاب والحركات السياسية وبشكل خاص العلمانية منها، مسؤولية تدارس هذا الموضوع بجدية وجرأة للوصول الى افضل الصيغ لتفعيل تواجد هذا التيار في الشارع العراقي، والإسهام بفتح نقاش موضوعي بشأنه قد يفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الاحزاب والحركات السياسية ، تكون منسجمة وما يشهده العراق من تحولات نحو الديمقراطية ، تحتاج الى كثير من الجهد والعمل لتصحيح ما أصاب مساراتها من أخطاء .

وانطلاقاً من هذه الدعوة نعود مرة أخرى لتناول هذا الموضوع من زاوية اخرى ، نتناول فيها بدايات انتشار العلمانية في العراق وما نتج عنها من حركات واحزاب سياسية ، عدت الدعوات الى فصل الدين عن الدولة التي ظهرت في أوروبا منذ القرن السابع عشر ضرورة لنشوء الدولة الحديثة في بلدانها على انقاض الدولة العثمانية المنهارة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى .

ابتداءً فإن العلمانية(تعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وتم اختيار كلمة علمانية ،لأنها اقل إثارة من كلمة لادينية ،فالمعنى العام المتفق عليه عزل الدين عن الدولة) ، لذا وعلى وفق هذا المفهوم ، فإنه يمكن إدراج كل حزب لا يدعو في برنامجه الى إقحام الدين في شؤون الدولة في خانة التيارات العلمانية سواء ما كان منها يسارياً او قومياً أو وطنياً بحتاً ، وأي دعوة تحاول ان تقصر هذا المفهوم على طيف سياسي معين دون سواه تكون قاصرة في فهم ما يعنيه مصطلح العلمانية وجوهره ، بل تعمل وبدون دراية ووعي على فصل العديد من مكونات تيارها ، وتعطي حجة للآخرين لإلصاق تهمة مناهضة الدين بعض أطرافها .

واستناداً إلى ما تقدم اعلاه يمكن القول ان ظهور التيار العلماني في العراق بدأ مع نشوء الحركات والاحزاب المناهضة للخلافة العثمانية ، التي كانت تستمد شرعية بقائها من الغطاء الديني الذي تسترت به لتبرير سيطرتها على العراق وغيره . وتشير مصادر متعددة الى ان العلمانية (انتقلت الى الشرق بداية القرن التاسع عشر وانتقلت بشكل أساسي الى مصر وتركيا وإيران ولبنان وسوريا ثم تونس، ولحقها العراق في نهاية القرن التاسع عشر، اما بقية الدول العربية فقد انتقلت اليها في القرن العشرين) .

ورغم تداخل المفاهيم الدينية مع غيرها ممن تحمل سمة العلم ومواكبة تطورات العصر على بساطتها عند اغلب مؤسسي هذه الحركات ، فان ما احدثته هذه الحركات والاحزاب من نقلة جديدة في طبيعة العمل السياسي بانضمام شخصيات من مكونات دينية مختلفة ، كان يعني ان هذه الحركات قد وضعت اللبنات الاولى للتيار العلماني ، متأثرة بما حصل في اوروبا من تطورات وما ساد فيها من مفاهيم جديدة انتقلت الى الدول العربية ومنها العراق بشكل خاص بواسطة طلاب البعثات العلمية من دون ان نغفل ما اسهمت فيه قيم الثورة الفرنسية واعلانها المبادئ الاولى لحقوق الانسان عام ١٧٨٩ من تحولات في العالم خاصة الغربي منه .

وكنتيجة طبيعية فقد تطورت هذه الحركات التي بدأت مشوارها لتحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء الدولة على اسس حديثة ، الى احزاب ببرامج ومناهج عمل واضحة ، حشدت فيها مجاميع الشعب بكل مكوناتها حولها ، حيث دعت الى العمل بكل الوسائل لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومنح الشعب حرياته الدستورية وتشريع قوانين تسهم بتحقيق المفاهيم الديمقراطية ، برامج كان المواطن تواقاً إلى نيلها ، وهنا التقت برامج الاحزاب العلمانية بشتى مشاربها مع تطلعات الجماهير وطموحاتها فالتفت حولها وساندتها بمختلف الوسائل .

ومن المناسب ان نشير هنا ولو بشكل سريع الى بعض هذه الاحزاب ومنها الحزب الشيوعي العراقي الذي تشكلت اول بوادر تأسيسه في آذار من عام ١٩٣٤عندما انعقد في بغداد اجتماع تم فيه الاعلان عن تشكيل لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار حيث بدل الاسم الى الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٣٥ ، والحزب الوطني الديمقراطي الذي تم تأسيسه رسمياً عام ١٩٤٦، غير ان نواته الاولى كانت قد بدأت منذ ١٩٣٢ عندما صدرت جريدة الاهالي ، اضافة لحزب الاستقلال الذي ضم مزيجاً من الشخصيات الوطنية ذات الطابع القومي .

وبصراحة وموضوعية ، فإن الفرص كانت في تلك المرحلة (مرحلة النضال الوطني) الممتدة بشكل خاص من الثلاثينيات حتى الخمسينيات من القرن العشرين مواتية أمام الحركات الممثلة للتيار العلماني افضل بكثير من الاحزاب والمنظمات الاسلامية التي بدأت طلائع ظهورها في مصر عام ١٩٢٩ عندما اعلن عن تأسيس حركة الاخوان المسلمين التي انتشرت منها إلى بقية الدول العربية حيث تأسست عام ١٩٤٨ في العراق وكان قد سبق الاخوان في العراق تأسيس (نظمة الشباب المسلم) عام ١٩٤٠من قبل عز الدين الجزائري في النجف، أما الحزب الجعفري فكان عام ١٩٥٢. ورغم (ان الحوزة العلمية وعددا غير قليل من المراجع لم تشجع تكوين احزاب سياسية بطابع ديني ، فان الشهيد محمد باقر الصدر رأى ضرورة أن تكون على مراحل استناداً إلى آية الشورى.) الآية ٣٨ من سورة الشورى . ونعتقد أن تلك الحركات والمنظمات بمختلف مسمياتها كانت النواة الاولى لحزب الدعوة الإسلامي، أما المجلس الإسلامي الأعلى فقد أعلن عن تأسيسه عام ١٩٨٢.

بشكل عام فإن معطيات المرحلة التي تزامنت مع بدايات تشكيل الدولة العراقية في العشرينيات وتنصيب فيصل الاول ملكاً للعراق والمجيء بحكومات شكلية ، وفرت ارضية مناسبة للتيارات العلمانية لإثبات وجودها واستقطاب قاعدة شعبية واسعة خلفها ، رغم ما تخلل المرحلة من احكام عرفية منعت على هذه الاحزاب ممارسة نشاطاتها .وقد توج التفاف الشعب حول ما كان مؤمناً به من احزاب بإعلان ثورة ١٤تموز ١٩٥٨وإسقاط الملكية . وكانت الفرصة حتى هذه اللحظة كبيرة امام من يمثل التيار العلماني في البلدان العربية خصوصاً العراق وسوريا ومصر ، من ان يلعب دوراً كبيراً في التأسيس لنواة أنظمة ديمقراطية تمهيداً لبناء دول حديثة تعتمد الدستور في عمل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضاء ، غير ان ما حصل العكس تماماً، حيث ساد مفهوم الانقلابات العسكرية ، واعتماد أسلوب الحزب الواحد في الحكم وتضليل الشعب بمجالس نيابية شكلية لاتحمل من الديمقراطية إلا اسمها . وهكذا اصطدمت الجماهير ، بل ونخب سياسية بما يجري من ترسيخ أنظمة حكم استبدادية ولم يبق من النظام الجمهوري الا الاسم، وزورت إرادة الجماهير وشرعت قوانين تضمن بقاء الحاكم مدى الحياة على رأس السلطة . والانكى من كل ذلك والامر هو ما رافق ذلك من خيبات ونكسات ونكبات متوالية، منها ما حدث عام ١٩٦٧في معركة الايام الستة، وعام ١٩٧٣وما سببته ثغرة الدفرسوار من تغيير معادلة المعركة، إضافة إلى ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية من نكسات منذ ١٩٧٠ لأسباب لا مجال للخوض فيها الآن، تتحمل جزءاً منها بعض فصائلها . لقد كان متوقعاً هذا الانحدار في بنية النظام العربي بسبب التغييب المتعمد للحريات وقمعها وسياسة الاستئثار بالسلطة ومطاردة كل صوت معارض ، وتعمد تشويه الرموز الوطنية .

إزاء هذه الأوضاع انكفأ الكثير من القوى الوطنية بعد ان تمت تصفية بعضها وتشريد الآخر وهروبه ووجدت نفسها مضطرة للتخلي عن دورها ، ما انعكس على قواعد هذه الاحزاب وعلى الغالبية من الشعب ، الذي صار مضطراً ازاء ما أوصلوه إليه من حالات الضياع واليأس للبحث عن بديل آخر خارج منظومة التيار العلماني الذي تلقى اكثر الضربات إيلاماً ووجعاً من رفاق الامس القريب !

قد تبدو الصورة قاتمة بعض الشيء وسوداوية ، غير أن هذا هو جزء من الواقع المرير وتداعياته التي كانت احد الاسباب القاهرة التي اعطت مبرراً لأميركا من احتلال العراق بهذا الشكل . غير ان هذا لايقطع كل خيوط الامل ، أمام مراجعة شاملة للتيار العلماني يبحث من خلالها عن الخيارات المتاحة عله يعوض جزءاً من الفرص الضائعة .

ونحسب ان مجرد استعراض خارطة المشهد السياسي وما حصل من تغيير في مناهج عمل الاحزاب الدينية منذ ٢٠٠٣، يؤكد حقيقة وجود اكثر من خيار امام التيار العلماني ليمارس دوره في بناء العملية السياسية للعراق الجديد اذا ما تعامل بشكل واقعي مع مستجدات المرحلة. وقد نجرؤ ونسمح لأنفسنا ان نقترح بعض ملامح الطريق للوصول الى هذا الهدف ، والتي يمكن تلخيصها بـ :

اولاً : المبادرة للدعوة إلى عقد اجتماع موسع للأحزاب والحركات العلمانية تسبقه اجتماعات تحضيرية لقواعدها وجمهورها ، تدرس فيها أسباب الإخفاقات والنكسات في المرحلة الماضية .

ثانياً : استعادة دورها في المنظمات الجماهيرية عمال وطلاب وشباب وغيرها وتفعيل دور هذه المنظمات في الوسط الجماهيري .

ثالثاً : وضع برامج واقعية تشخص إخفاقات العملية السياسية وتضع تصورات لمعالجة الخلل في كثير من مفاصل عمل البرلمان والحكومة .. برامج تبتعد عن الشعارات والخطابات الإنشائية .

رابعاً : وهو الاهم ممارسة نقد جريء وشجاع لمسيرة كل حركة أو حزب خلال السنوات الماضية .

لاندعي اننا قد أصبنا جوهر الموضوع هنا ، وحسبنا اننا فتحنا باباً لمناقشة موضوع مهم كهذا سيكون له اثره على واقع ما يجري في العراق حاضراً ومستقبلاً . وتمنياتنا ان تسهم الشخصيات السياسية ، خاصة ممن عاصروا الكثير من الاحداث بمواضيع ستكون بالتأكيد أعمق وأغنى .

لمـــاذا الخـــوف مـــن الـعـلـمـانـيـة ؟

عمار كاظم محمد

لم يتعرض مفهوم إنساني للتشويه والتضليل مثلما تعرض مفهوم العلمانية لدينا في مختلف بقاع العالم العربي، فقد جوبه بحملة دينية وسياسية كان الغرض منها تضليل الناس عن ايجاد صورة واضحة للعلمانية بمفهومها الفلسفي، ذلك ان خلق وعي بمعناها الحقيقي وضرورتها لتطور المجتمعات سيؤدي بالتأكيد إلى زعزعة الكثير من النظم الاستبدادية والكثير من المناصب الدينية التي تستلهم وجودها من تلك الأنظمة، وهو الأمر الذي قاد في النهاية الى قيام حملة تعاون فيها وعاظ سلاطين الديكتاتوريات والانظمة الرجعية من جهة ومؤسسات تلك الانظمة من جهة اخرى الى تشويه وتحريف حقيقة العلمانية بمفهومها التحرري في فصل السلطات وخلق مناخ من الديمقراطية يقوم على أساس الانتخابات وصناديق الاقتراع، فما هي العلمانية في حقيقتها؟

تؤكد الدراسات التاريخية ان مفهوم العلمانية قد نشأ نتيجة للثورة الإصلاحية التي قام بها القس مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦) وهي حركة بدأها هذا القس للحد من سلطات الكنيسة وتحكمها في مجالات السياسة والاقتصاد مع طبقتي الاقطاع والاكليروس والتي أنهت سيادة البابا في الكنيسة المسيحية وأدت في النهاية لتأسيس الكنيسة البروتستانتية ومع حركة الإصلاح التي سبقتها في القرن السادس عشر وما تلاها من قيام الثورة الفرنسية غيّر الإصلاح شكل حياة القرون الوسطى التي كانت تعيش فيها أوروبا حتى ذلك الوقت وبدأ عصر التاريخ الحديث. وعلى الرغم من ان لوثر قد بدأ هذه الثورة بتحدي سلطة الكنيسة في بدايات القرن السادس عشر لكن الجناح الثوري الذي اوجده قد امتد من بعدة لعدة مئات من السنوات في نواح كثيرة تتمثل فيها عناصر ثقافية واقتصادية وسياسية .

هكذا نجد ان قيام هذه الثورة الإصلاحية كانت نتيجة للتواطؤ والتدخل من قبل رجال الدين في شؤون الحياة السياسية، وكثيراً ما نسمع من قبل البعض ممن يتحدثون عن العلمانية بموقف عدائي ان العلمانية هي حركة إلحادية وضد الدين، بينما في الحقيقة نرى ان هذه الحركة اول من قام بها هو رجل دين وليس ملحدا كما يزعمون .

إن أهم مرتكز قامت عليه العلمانية هو مبدأ فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الكنيسة في شؤون السياسة على الرغم من عدم وجود مسيحية سياسية بالمفوم الديني للدولة او سياسة مسيحية كما هو الحال في قضية الاسلام السياسي، لكن التدخل من قبل رجال الاكليروس ومحاكم التفتيش وصكوك الغفران التي كانت تباع وتشترى وتدخل اولئك الانتهازيين من رجال الدين من اجل مصالحهم الشخصية ومن أجل جني المال ادى الى كوراث اقتصادية في أوروبا في ذلك الوقت ودفع العديد من مواطنيها الى ما تحت خانة الفقر، بينما كان الإقطاع ورجال الكنيسة متخمين بالثروات التي جنوها من جهود الفقراء، وقد خلق ذلك حالة من التمايز الطبقي الواسع بين عامة الناس وبين رجال الدين والدولة في ذلك الوقت .

ربما جاء التفسير غير الموضوعي لمفهوم العلمانية من الترجمة التي تنقل مصطلح العلمانية (secularism) التي يترجمها قاموس المورد وغيره بمفهوم الدنيوية وعدم المبالاة بالدين، وهو ما يخلق انطباعاً سيئاً تجاه ثورة اصلاحية كان القصد منها ليس إلغاء الدين او تهميشه بقدر ما هو اتباع الاساليب العلمية و المنطقية في معالجة المشكلات دون تعليق اسباب تلك المشكلات على ظواهر غيبية او ميتافيزيقية مثلما هي ثورة إصلاحية كان الغرض منها رفع امتيازات رجال الدين من الكنيسة والدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

فالعلمانية بمفهومها الدنيوي حسب مايترجمها البعض لا تعني بالضرورة إلغاء أو هدم الدين كما روج لها وعاظ السلاطين في ثقافة الشائعة العربية لكنها بالمفهوم السياسي جاءت كرد فعل واضح تجاه استغلال رجال الدين في اوروبا للدولة في سبيل مصالحهم الشخصية وهم يدعون أن هذا من الدين، وطالما عانت النظم السياسية في ذلك الوقت من سيطرة الأكليروس ورجال الكنيسة واستغلالهم نفوذهم في سبيل حماية مصالحهم الشخصية ومصالح الفئة الحاكمة من دون الالتفات الى ماتعانية الشعوب من شظف العيش ومرارة الحياة وفقدان الحقوق.

جاءت العلمانية كحل جذري للمشاكل التي عاناها المجتمع الأوروبي بسبب سيطرة رجال الدين والنزاعات الطائفية والمذهبية ومحاكم التفتيش وصكوك الغفران التي تباع وتشترى بأموال المساكين حيث منحت العلمانية حق الجميع في ممارساتهم الدينية على اختلافها وأقرت الحقوق الدستورية تحت دولة القانون وصناديق الاقتراع لا عن طريق الاستبداد والانقلابات العسكرية والغزوات .

على أية حال يقال أن مدى نجاح المفاهيم من عدمها يقاس بنتائج ما يتحقق منها على أرض الواقع وها نحن نرى مدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت اليه الامم التي كنا نعدها متخلفة ونسميها كما يسميها مروجو الشائعات الثقافية علمانية ، مادية ، إلحادية ....الخ بينما انتجت النظم العربية بغياب الديمقراطية الحقيقية انظمة استبدادية تدعي انها علمانية حينما يتضارب الدين مع مصالحها، وإسلامية حينما يتوافق مع ما تريده الطبقة الحاكمة من مصالح.

وهكذا فنحن نرى ان الانظمة العربية التي تدعي العلمانية هي مزيج ممسوخ ليس بالعلماني لانه لا يعترف بالانتخابات وصناديق الاقتراع ومفاهيم الديمقراطية والتعددية والحرية الدينية لجميع الأطياف التي يتطلبها وجود النظام العلماني وليست دينية أيضاً لأنها ضربت أحكام الدين عرض الحائط حينما يتعلق الامر بمصالح الفئة الحاكمة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

إن العلمانية بمفهومها القائم على فصل الدين عن الدولة يحقق مجالاً واسعاً للحرية الدينية في ممارسة الطقوس لأتباع كل دين ومذهب وطائفة، فالجميع تحت خيمة واحدة هي خيمة المواطنة ومفهومها في مجال الحقوق الدستورية والمدنية التي يضمنها النظام العلماني بعيداً عن تدخل رجال الدين في السياسة وجرهم لصراعاتهم الدينية والطائفية الى المشهد السياسي في البلاد، وهو الأمر الذي سيقود في النهاية الى التشرذم والانقسامات التي لا تنتهي .

كما ان النظام العلماني بمفهومه التقني والعلمي سيتيح رؤية موضوعية للمشكلات وحلها من خلال رؤية منطقية ومنهجية لا تعلق أسباب الفشل وأسباب الأزمات على شماعة القدرية والغيب الذي يستغله البعض من رجال الدين ، انه يضع الخطأ في موضعه الصحيح ولا يلقيه على عاتق الانسان وحده وهو ما يدفع بالتأكيد نحو محاولة موضوعية لإيجاد حلول منطقية وعلمية وليس الاكتفاء بالنظر اليها وتأنيب النفس على قاعدة ان ذلك هو غضب إلهي أو غيبي كما يدعون، فالله خلق الانسان كي يعمل وأن يقرن قوله بفعله وان يستخدم موهبة العقل التي اعطاها للانسان لا ان يعطلها وينتظر حلا يهبط عليه من السماء، فكما أن المقدمات تفضي الى نتائج كذلك فان ربط الاسباب بالمسببات كفيل بإيجاد الحل لكل مشكلات الانسان مهما تعاظمت، مادام يملك عقلاً وعلماً يعمل بهما وهذا بالتأكيد جزء من النظرة العلمانية بمفهومها الفلسفي وسياق منظومتها الفكرية .